العمل الانساني ومقاماته إبان الثورة التحريرية من خلال النصوص والمواثيق 1962-1954

Humanitaire works and its projections during the liberation revolution through textes and charters 1954-1962

د. محمد محمدي [1*]
[1] جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر
البريد الالكتروني: Mohamed.mhamdi@univ-msila.dz

Dr. Mohamed mhamdi
University Mohamed boudeif nd msila, Algerie

تاريخ الاستلام: 22/ 12/ 2019	تاريخ القبول: 28/ 07/ 2020	تاريخ النشر: 31/12/ 2020

الملخص:

تحاول هذه الدراسة التاريخية المتواضعة، تسليط الضوء نحو واحدة من القضايا الهامة التي عاشتها الثورة التحريرية خلال تصديها للاحتلال الفرنسي 1954-1962، ويتعلق الأمر بالوقوف عند الأعمال الانسانية التي نهض بها جيش وجبهة التحرير الوطني سعياًللتخلص من الأوضاع اللاإنسانية التي كرستها السلطات الفرنسية بالجزائر، من خلال إنتهاكها الصارخ لمجمل القوانين الدولية والانسانية المقننة للنزاعات العسكرية المختلفة، حيث ستعرج بنا الدراسة على مقامات العمل الانساني للثورة الجزائرية، وذلك بتسليط الضوء على ثلاثة نقاط رئيسية من هذا المجال الانساني، ويتعلق الأمر بمسألة

المؤلف المرسل: corresponding author: Mohamed.mhamdi@univ-msila.dz

الأقليات الدينية والعرقية وموقف الثورة منها، وكذا في صور إهتمام هذه الأخيرة بالمرأة الجزائرية والأسرى الفرنسيين خلال المرحلة المذكورة، مع وتتبع ما ورد في شأن هذا المجال في النصوص والمواثيق المختلفة.

الكلمات المفتاحية: العمل الانساني؛ الثورة الجزائرية؛ الاحتلال الفرنسي؛ المواثيق؛ النزاع العسكري.

Abstract:

This historical study tries to shed light on one of the important issues that the liberation révolution lived through during its confrontation with the French occupation from 1954-1962, The matter is related to the humanitaire Works undertaken by the army and the National Libération Front to Advanced the inhumant conditions that the French authorities embodied in Algeria,With its flagrant violation of international and humanitaire laws codifying military conflicts between states, As the study will focus on the basics of the human work of the revolution by highlighting three main axes from this humanitarian field,The matter is related to the issue of religious and ethnic minorities and the revolution's stance towards them, as well as the pictures of the latter's interest in Algerian women and the category of French prisoners during the aforementioned phase, of the af orementioned groups.

***key** By monitoring the humanitaire actions contained in the texts and charters for the benefit*

***Words**:*

Humanitarian work; Algerian Revolution; the French occupation; Charters; Military conflict.

المؤلف المرسل: **corresponding author:** *Mohamed.mhamdi@univ-msila.dz*

1. المقدمة:

انتهج الاحتلال الفرنسي منذ سيطرته على الجزائر صائفة 1830، أساليب متنوعة ومختلفة للقضاء على السكان الأصليين في البلاد وتقويض مقاومتهم له، فكانت سياساته قائمة الانتهاك الصارخ لجميع القوانين الدولية والانسانية السائدة في العالم خلال هذه المرحلة، إذ اعتمدت سلطة الاحتلال على سياسة تقوم على الإبادة الفردية والجماعية والقمع والتعذيب والتهجير وكل ممارسة تتنافى مع القيم الانسانية المكفولة للنفس البشرية بصفة عامة.

ومع اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954م، كان المنطق أن يكون رد الفعل المتوقع من المجاهدين الجزائريين المعاملة بالمثل، والاقتصاص من الفرنسيين مدنيين وعسكريين جزاء ما اقترفت سلطة الاحتلال إزاء الجزائريين، غير أن الثورة الجزائرية اعتمدت في حربها ضد النظام الاستعماري على الأسس الشرعية للدين الاسلامي، والتي توافقت إلى حد كبير مع القوانين الدولية العرفية والانسانية منها على السواء، ومن ذلك احترام حرية الأقليات الدينية والعرقية المستوطنة في الجزائر، والاهتمام بالمرأة الجزائرية وادماجها الانساني في الثورة بما يتوافق والأهداف التحررية لها، كما كان الاهتمام كذلك بفئة الأسرى الفرنسيين الذين خصتهم الثورة بمعاملة خاصة، وغيرها من الأبعاد الانسانية التي برزت تجلياتها في أدبيات ومواثيق الثورة التحريرية.

وانطلاقا من أهمية الأبعاد الانسانية للثورة الجزائرية، ومحورية حضورها الواسع في نصوص ومواثيق هذه الثورة، سنحاول الوقوف عند هذه الأهمية من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتي ذكرها:

- ماهي صور الاهتمام الانساني للثورة الجزائرية بمسألة الأقليات الدينية والعرقية ؟
- ما هي تجليات الإدماج الانساني للمرأة الجزائرية في الممارسة الثورية؟
- ما هو أثر البعد الانساني المنتهج من الثورة الجزائرية لصالح فئة الأسرى الفرنسيين ؟

1. مسألة الأقليات العرقية والدينية

إن المتتبع لموقف الثورة التحريرية من قضية الأقليات بمختلف أشكالهم (المستوطنين) إبان مرحلة الثورة الجزائرية 1954-1962، ليقف عند اهتمام كبير من قبل هذه الأخيرة بفئة الأقليات التي تكونت من بعض الفروع المشكلة لها كالمسيحيين واليهود والعرقية كالفرنسيين والأوروبيين، وقد اكتسبت هذه الأقليات أهميتها ومكانتها في برامج ومشاريع الثورة التحريرية انطلاقا من أهميتها العددية، التي تشكل بثقلها حضورا مكافئا وموازيا لفئة العسكريين الفرنسيين المقيمين في الجزائر [1]، وذلك ما برره تخصيص بيان أول نوفمبر الفئة المذكورة بالوضوح في المكانة التي ستحظى بها في ظل الثورة التحريرية، إذ وضح البيان أن:"....**الهدف من الإعلان عن الكفاح المسلح إنما سيكون في إطار الاحترام الكامل للحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني**".

وبالرغم من أن الحقائق كانت تؤكد أن فئات الأقليات في الجزائر تعد كتلة غير متجانسة في المطالب والأهداف لانقسامها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية متباينة، أبرزها: المحايدون، أنصار الحل الوسط والمتعاطفون مع استقلال الجزائر، إلا أن الثورة الجزائرية ظلت وفية للعهد الذي قطعته للمستوطنين فيما يتعلق بحقهم في المواطنة الجزائرية بغض النظر عن أصولهم العرقية أو الدينية، فالجزائر المستقلة ستحفظ للجميع الحق في المواطنة أو اختيار مواطنة أخرى غيرها في نص صريح ورد فيه: «**ففي نظر جبهة التحرير الوطني ليس ثمة أناس من غير الجزائريين في إطار المدنية التي يجري بناؤها، فعند الانطلاق إذا يكون لكل فرد يسكن الجزائر جزائريا وفي جزائر الغد المستقلة سيكون من شأن كل جزائري أن يضطلع بأعباء المواطنة الجزائرية أو أن يرفضها لصالح مواطنة أخرى...**»[2].

ولذلك فقد كان حق المواطنة المعروضة على المستوطنين بالجزائر، أول المنح التي خصص بها مجموع السكان الجزائريين من الأقليات، وذلك بمنحهم حق البقاء في الجزائر بالجنسية الجزائرية أو

1- الثورة الجزائرية عبر النصوص، أندريه ماندوز، ص 93.
2- العام الخامس للثورة الجزائرية، فرانز فانون، ص 163.

الاستقرار فيها كأجانب وهو ما وضحه نص البيان: «**إن جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم حق الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجنب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية، وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات**» [(1)]، وبالانطلاق من أهمية فئة المستوطنين في التعجيل بالوصول إلى حل نهائي للقضية الجزائرية، فقد كان لميثاق مؤتمر الصومام كذلك نفس الاهتمام بهذه الفئة العريضة من المجتمع الجزائري، غير أن ميثاق المؤتمر حاول هذه المرة التنبيه إلى المغالطات التي تحاول الدعاية الفرنسية التمكين لها فيما تعلق بموقف الثورة الجزائرية من هذه الفئات، وهي التي حاولت تشويه صورة الثورة التحريرية لديهم وإثارة مشاعر الخوف والهلع في نفوسهم خوفا من المستقبل الذي ينتظرهم في حال نجاح هذه الثورة في الوصول إلى أهدافها المسطرة [(2)]، وذلك في محاولة يائسة من الإدارة الاستعمارية لتأليب الرأي العام الأوروبي ضد الثورة الجزائرية، بالتركيز على إظهار هذه الثورة في ثوب الحرب الدينية المقدسة بين الإسلام والمسيحية[(3)] التي تقوم على تمجيد العرق الديني والانتصار له، كما أنها تهدف حسب نفس الدعاية إلى طرد المستوطنين الأوربيين من الجزائر بصفة نهائية،من خلال تخييرهم بين خيارين اثنين لا ثالث لهما فإما رحيل وإما موت في أعماق البحر[(4)].

وللتدليل على النوايا الحسنة لجبهة التحرير إزاء فئة المستوطنين، وردا بالمقابل على الارتباك والخوف الذي أصاب هذه الفئة جراء الدعاية الاستعمارية التي جعلت من الصراع القائم حربا بين

1- وزارة الإعلام والثقافة: بيان أول نوفمبر...، المصدر السابق، ص 10.

2- القيم الفكرية والإنسانية للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، ج1، ص 34.

3- إيديولوجية الثورة الجزائرية بين النظرية والتطبيق، الملتقى الدولي الأبعاد الحضارية للدولة الجزائرية، رابح لونيسي ص 102.

4 ـ المرجع السابق، عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، ص 87.

الهلال والصليب [1]، فقد وجهت جبهة التحرير عديد النداءات الأخوية للمستوطنين من أجل طمأنتهم والتدليل على حقهم في المواطنة، ومن ذلك الرسالة التي وجهتها لهم جبهة التحرير سنة 1957، والتي جاء فيها التعهد بضمان الحقوق الأساسية للمستوطنين، مذكرة إياهم بأن الدولة الجزائرية ستكون دولة جامعة لكل الجزائريين دون استثناء، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية، فالمهم أن يتمتع هؤلاء بالجنسية الجزائرية وفقط [2].

إضافة إلى إقرار جبهة التحرير بحقهم في الجنسية الجزائرية، فقد دعت المستوطنين للمشاركة في بناء الدولة الجزائرية المستقلة التي تحفظ لهؤلاء خصائصهم الدينية والثقافية التي تميزهم عن السكان الأصليين للبلاد، بما في ذلك الدين، اللغة، العادات والتقاليد، ومما جاء في هذه الرسالة التي أورد مقتطفا منها أندريه ماندوز في كتابه ما يلي: «**وإذا ما اضطلعت الجزائر بسيادتها في إطار هذه المجموعة ورفضت أي هيمنة عنصرية فهي على العكس من ذلك ستدعو لمساهمة أبنائها من دون تمييز،...حين لن يكون أي شخص مهددا في حرياته، كما أن السكان من أصل أوروبي متخلصين من خرافة التفوق العنصري ومعافين من العقدة الاستعمارية، هم مدعوون بدورهم أخويا وجنبا إلى جنب مع مواطنيهم المسلمون كي يقدموا ما بوسعهم من طاقة وذكاء...**» [3] .

وفي هذا التوجه إدراك واضح من قادة جبهة التحرير لجذور العلاقة التي ربطت بين المستوطنين والجزائر كبلد وكمصالح اقتصادية، وفي ذلك ورد القول: «**إن تعلق الأقلية الأوروبية بالجزائر تعلق يستند إلى عدة عوامل متداخلة، وأهم هذه العوامل تتمثل في وجود جماعات اقتصادية قوية ترتبط مصالحها الخاصة باستقلال الجزائر على النمط الاستعماري، وعلى الرغم من أن هذه**

1 ـ البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، عامر رخيلة مجلة المصادر، ع07، م.و.ب.ح.و.ث.أ.ن.54، الجزائر، 2002، ص 51.

2- المحنة الكبرى محمد العربي ولد خليفة ، دار الأمل للطباعة، الجزائر، 2009، ص 316.

3- المصدر السابق، أندريه ماندوز، ص 144.

الجماعات لا تمثل إلا أقلية فإنها تملك مالا يقدر من الوسائل المالية والسياسية لتوجيه السياسة الفرنسية والرأي العام الفرنسي عن طريق البرلمان والصحافة والإذاعة، وفعلا فإن سياسة فرنسا لم تكن منذ قرن على الأقل إلا سياسة هذه الأقلية» [1].

ومن هذا المنطلق فقد خصت جبهة التحرير فئة المستوطنين بأسلوب مميز في التعامل، وذلك ما جاء التأكيد عليه في ميثاق مؤتمر الصومام بالقول: «**...وعليه فمن الخطأ الفادح الذي لا يغتفر أن ينظر إلى جميع الأوروبيين واليهود من سكان الجزائر بعين واحدة، كما أن الخطأ الذي لا يغتفر توهم الوصول إلى كسبهم جميعا لقضية التحرير الوطني...وإنما تريد الثورة الجزائرية أن تسترد الاستقلال الوطني لإقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية تضمن مساواة حقة بين جميع سكان الوطن بدون تفريق ولا تمييز...»** [2]، وفي ذات السياق أيضا توجهت جبهة التحرير برسالة إلى يهود الجزائر تعبر لهم فيها عن عمق العلاقة التي تربط هؤلاء بالجزائر مبررة دور الاحتلال في تأزيم العلاقة بين الطرفين بقولها: «**وإنه من ناحية أخرى لخير معين على خلق الأخوة الجزائرية خلقا جديدا بعد أن حطمها الاستعمار الفرنسي يوم أن فجعن به، إن جماعة الإسرائيليين بالجزائر في تخوفها من سوء مصيرها ومستقبلها كانت منذ ثورة 1954 محل اضطراب وتغييرات سياسية مختلفة»** [3].

وفي ذات الاتجاه المتعلق بجهود استقطاب الأقليات في الجزائر خلال مرحلة الثورة، فقد توجه رئيس ح.م.ج.ج. بنداء أخوي إلى المستوطنين يدعوهم من خلاله إلى نبذ التطرف والعنصرية والانضمام إلى صف الثورة التحريرية لبناء جزائر تكون متسامحة وأخوية مع كل الأقليات الدينية والعرقية من المستوطنين القاطنين بالجزائر، إذ ذكر: «**أيها الأوروبيون في الجزائر...انظروا حولكم: إن عالم اليوم لم يعد فيه مكان للمفاهيم الاستعمارية ولم فيه مكان للتمييز العنصري، فلا تحاولوا أن**

1- جريدة المجاهد: ع 21، 01/ 04/ 1958، ص 06.

2- وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام...، المصدر السابق، ص 43.

3- جريدة المجاهد: ع3، 01/ 09/ 1956، ص 32.

تتشبثوا بالمتناقضات وبقايا الماضي المتعفنة، ولا تحاولوا أن ترهقوا أنفسكم بين إبادة الشعب الجزائري أو رحيلكم عن الجزائر...» [1]، وذلك هو الموقف ذاته بالنسبة لفئة اليهود الذين وقفت جبهة التحرير على تعلقهم بالجزائر من جهة، وترددهم في شأن الانضمام إليها من جهة أخرى بقولها: «**إن يهود الجزائر هم أنصاف جزائريين وأنصاف فرنسيين ولدوا في بيئة وعادات وتقاليد بربرية عربية إسلامية وتجنسوا بالجنسية الفرنسية**» [2]، والذين ظلت جبهة التحرير مصرة على استقطابهم لصالح المشروع الثوري رغم تشتهم وتباين مواقفهم وتصريحاتهم في شأنها، فقد ظلت راسخة على مبادئها محافظة على أهدافها من خلال وعودها لهم بضمان المستقبل الأخوي والمتسامح في ظل الدولة الجزائرية المستقبلية التي أدرك اليهود عن قناعة مدى التسامح والتعايش الذي خصتهم به طيلة المراحل السابقة [3].

ومع أن كثيرا من الفئات المشكلة لهذه الأقليات المستوطنة المستقرة بالجزائر كانت تؤيد أن تتغاضى عن تجاوزات إدارة الاحتلال ضد الجزائريين، وهو ما اتضح في صورة الرهبان الكاثوليك الذين تغاضوا عن جرائم الاحتلال الفرنسي، حيث بين ذلك جبهة التحرير في قولها: «**إن يكن الشعب الجزائري قد أبدى أسفه عن سكوتهم فإنه أبصر بعين الاعتبار الموقف المعادي للاستعمار الذي أبداه الرهبان الكاثوليك مثل أولئك الذين كانوا في مناطق الحرب كالرمشي وسوق أهراس، وإنه لا يرى بعين الاعتبار حتى موقف كبير الأساقفة الآن رغم أنه كان في الماضي القريب يتصف بصفاة القمع الاستعماري**»، فإن الثورة الجزائرية لم تتنكر لهؤلاء المستوطنين إزاء حقهم في المواطنة ودعوتهم إلى المشاركة في بناء البلاد بنص واضح: «**إن جبهة التحرير الوطني لترجوا من قادة الجماعة اليهودية أن تؤدي بهم الحكمة إلى المشاركة في تشييد الجزائر الحرة ذات الإخاء الحقيقي، وما هذا الرجاء منها إلا**

1- جريدة المجاهد: ع 62، 22/ 02/ 1960، ص 02.
2- مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية: (1945-1973)، إبرير حمودي، ص 201.
3- فلسفة الثورة الجزائرية، البخاري حمانة، ص 129.

أنها تعتبر الإسرائيليين الجزائريين من أبناء وطنها...وأن تحكم بدون تحفظ على النظام الاستعماري المحتضر وأن تصرّح باعتناقها الجنسية الجزائرية...» [1] .

وفي ظل هذه الجهود التي بذلت من طرف جبهة التحرير لاحتواء فئة الأقليات غير المسلمة في الجزائر، فقد ظهر بعض الداعين إلى الانضمام إلى الأمة الجزائرية والمشاركة في بناء الجزائر الأخوية بقولها: «**ما يزال الوقت أمامنا للعودة إلى المجموعة الجزائرية، فإن التعلق بصفة المواطنة الفرنسية المفتعلة هو خديعة في الوقت الذي تتكون فيه الأمة الجزائرية الحديثة والفتية والقوية، ونعلم أن مسلمين ويهود قد كشفوا في كفاحهم المشترك عن أخوة في العرق وإنهم يحسون بتعلق عميق بالوطن الجزائري، وإننا إذ نطرح تعلقنا بالأمة الجزائرية نعمل على إبطال الحجة التي يستخدمها المستعمرون...**» [2]، وقد حاولت جبهة التحرير الوصول إلى تأييد هذه الفئات من الأقليات رغم تيقنها بوجود عراقيل وصعوبات قد تحول بينها وبين هذا المطلب، وهو ما جاء التأكيد عليه في عديد المواقف بقولها: «**سيقال لنا أن هناك فرنسيين شجعانا ونزهاء قد وقفوا ضد حرب الجزائر، نعم بعض الفرنسيين قاموا في وجه سياسة حكومتهم في الجزائر لكنهم مع الأسف ما يزالون نادرين، وأنهم لا يكادوا يعبئ بهم في شيء ونفوذهم محدود جدا**»[3].

وسعيا من جبهة التحرير في الوصول إلى تحقيق تعاطف أكبر عدد ممكن من هذه الأقليات، فقد ظلت على نفس النهج في توجيه نداءات الأخوة والتسامح لهذه الأقليات وذلك بقولها: «**إن حرب الجزائر ليست حرب العرب ضد الأوروبيين أو حرب المسلمين ضد المسيحيين وليست هي أيضا حرب الشعب الجزائري ضد الفرنسي، بل هي حرب مفروضة على شعب عاش طويلا في الوهم...**» [4]،

1- جريدة المجاهد: ع 3، 01/ 09/ 1956، ص 32.
2- الأسس الإيديولوجية والأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية 1954-1962، نصر الدين لعوج، ص 445.
3- جريدة المجاهد: ع 2، 01/ 07/ 1956، ص 28.
4- المصدر السابق، أندريه ماندوز، ص 98.

وذلك بعد أن وعدتهم أن الجزائر تسع الجميع وسيبنيها الجميع بقولها: «**فالجزائر للجزائريين، لكل الجزائريين أيا كان أصلهم وهذه القيم ليست خيالا بل تترجم واقعا حيا ...ففي الجهورية الجزائرية التي سنبنيها معا هناك مكان للجميع وعمل للجميع أيضا، فالجزائر الجديدة لن تعرف لا حواجز عرقية ولا كراهية دينية**» [(1)].

ولأدل على الموقف الإنساني للثورة الجزائرية إزاء الأقليات والمستوطنين من الاعتراف لهم بحقوقهم المحصل عليها بطرق شرعية بقولها: «**إن المصالح الأوروبية الثقافية والاقتصادية المتحصل عليها بنزاهة ستحترم سواء كانت مصالح رسمية أو شخصية**» [(2)]، كما زادتها اتفاقيات إيفيان الصادرة في 18 مارس 1962 جملة من المزايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية[3] كالحق في الجنسية والحق في حماية الممتلكات أو تعويضهم عنها [(4)].

2. مكانة المرأة في المشروع الانساني للثورة الجزائرية

إن لتضحيات المرأة الجزائرية في سبيل استقلال وطنها وحريته، جذور تاريخية تمتد إلى الأيام الأولى من الاحتلال الفرنسي للبلاد، حيث كانت لهذه الأخيرة تضحيات جسام في مجالي بناء المجتمع ومقاومة المستعمر على حد سواء، فكانت بالرغم من أميتها عونا للرجل في مسيرة المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي وركيزة أساسية في بناء المجتمع على مكارم الأخلاق والفضيلة، وفيما يتعلق بجهود

1- المرجع نفسه، أندريه ماندوز، ص 66.

2- قراءة فكريةوسياسية في بيان أول نوفمبر 1954م، يوسف قاسمي، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الجزائرية (دراسة قانونية وسياسية)، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012، ص 21.

3- اتفاقيات إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال (دراسة تحليلية)، سهام ميلودي، ص 120.

4- الرؤية الاقتصادية للجزائر المستقلة من خلال وثائق: (مخطط العقيد لطفي، ميثاق طرابلس، اتفاقيات إيفيان)، بن عتو رضا، تلمساني بن يوسف، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع19، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر، جانفي 2018، ص 98.

المرأة خلال الفترة الاستعمارية «**إن أول حجرة تضعها الأمة في بناء حريتها هو تهذيب المرأة وتثقيفها لأنها التربة التي ينبت الشعب كله منها...والمرأة الجزائرية لا تزال على فترة ظاهرة نقية وإن كانت جاهلة فلنعلمها ما يهمها من ضروريات الحياة لا غير**» [1].

وانطلاقا من الدور الهام الذي نهضت به المرأة خلال مسيرة المقاومة للاحتلال الفرنسي، فقد كانت لها المكانة البارزة أيضا في مشروع الثورة التحريرية وهو ما أكدته المواثيق والنصوص المختلفة لها، حيث أن نجد أن ميثاق مؤتمر الصومام قد أشاد بدور المرأة وبطولاتها في الكفاح المسلح ضد الاستعمار منذ اللحظات الأولى للإعلان عن الثورة، ومما ورد في نص الميثاق في شأنها «**وإننا لنحي بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء والزوجات والأمهات، ذلك المثل الذي تضربه جميع أخواتنا المجاهدات اللائي يشاركن بنشاط كبير وبالسلاح أحيانا في الكفاح المسلح من أجل تحرير الوطن**» [2].

وبناء على ذلك فإن للتطورات الحاصلة في مسيرة أحداث الثورة التحريرية وأهمية دور المرأة في العمل الثوري إلى جانب الرجل، فقد اجتهد قادة جبهة التحرير في إسناد المرأة الجزائرية عديد المهام الثورية الحساسة، فكانت المرأة تقوم بأعمال مختلفة سواء تعلق الأمر بشؤونها الأسرية والاجتماعية أو بالمهام الثورية التي أسندها إياها قادة جبهة التحرير لمساعدة الثورة في الوصول إلى تحقيق هدفها المسطر وهو تحقيق الاستقلال بقولها: «**إن الحركة النسائية مهمتها إذكاء روح الحماس في صفوف الجيش وأعمال الاتصال والمخابرات وتهيئة الملاجئ وإسعاف عائلات الشهداء والمعتقلين**»[3].

1- نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، أنيسة بركات، ص 16.

2- وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام...، المصدر السابق، ص 40.

3- محطات من نضال المرأة في تاريخ الثورة الجزائرية، عبد الكامل جويبة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع1، الجزائر، ديسمبر 2007، ص 164.

وعليه فقد كان للأدوار التي نهضت بها المرأة في مجالات مختلفة الفضل في تحقيق الوثبة الحقيقية للكفاح المسلح الذي لم يعد حكرا على المجاهدين في الجبال فقط، بل تعداه إلى أدوار نضالية أخرى هامة كان للمرأة فيها الدور البارز على أصعدة ومستويات مختلفة كالاتصال والمخابرات والجوسسة والإرشاد الاجتماعي والرقابة السياسية وغيرها[1] من البطولات التي كان فيها للمرأة اضطلاع بمهام كبرى للثورة كانت في حالات عديدة سببا مباشرا في تعرض هذه الأخيرة إلى السجن أو الحبس، إذ ورد ذكر عبد الكريم بوصفصاف أن المرأة الجزائرية قد تعرضت لكل أشكال الإهانة والتعذيب بقوله: «**لقد زج الاستعمار الفرنسي بها في السجون وأوقفها بل وحبسها في المحتشدات وعذبها وقتلها...**» [2]، **ومن** الأدوار التي أسندتها جبهة التحرير للمرأة إبان مرحلة الثورة نجد:

أ. الاتصال والمخابرات: بعد اتساع الرقعة الجغرافية للثورة التحريرية وشمولية نطاقها السياسي والعسكري، انتهجت السلطات الفرنسية سياسة ترمي إلى تضييق الخناق على المجاهدين الجزائريين ومحاصرة جميع تحركاتهم المشبوهة، الأمر الذي كان سببا في إحداث فتور في مستوى العمل العسكري لدى جنود جيش التحرير، سيما في ظل انعدام الاتصال بين المجاهدين وغياب التنسيق بين المناطق المختلفة من البلاد، وعليه فقد أضحى الاعتماد على المرأة ضرورة لا مناص منها في ظل الأوضاع الصعبة المستجدة [3]، فكانت المرأة الواسطة الأمثل في عملية الاتصال بين المجاهدين ونقل المعلومات من مكان لآخر، كما كانت الواسطة غير المثيرة للانتباه بين المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي وقادة جبهة التحرير لتزويد الثورة بتحركات العدو ومخططاته العسكرية [4]، فكانت بفضل الثقة التي وضعت فيها العين البصيرة للثورة ورسولها الأمين في نقل الوثائق والأسلحة، وذلك ما جاء

1- وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام...، المصدر السابق، ص 41.
2- المرجع السابق، عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، ص 09.
3- المصدر السابق، فرانز فانون، ص 112.
4- دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية بالولاية الخامسة 1954-1962، جازية بكرادة، ص 240.

على لسان المجاهدة زينب بقولها: «**لقد صممنا نحن معشر الفدائيات وجميع مجاهدات القرية أن نجاهد مثل الرجل تماما...**»، لتضيف مجاهدة أخرى في شأن دور المرأة وأبنائها لصالح الثورة بقولها: «**وحتى أطفالنا الصغار...لقد أصبحوا كلهم ثوارا ومجاهدين منهم من يراقب تحركات العدو ومنهم من يحمل الوثائق السرية والأسلحة الخفيفة إلى جهات أخرى معينة**» [1].

وفي الوقت الذي حاولت الدعاية الفرنسية تشويه صورة المرأة بالتشكيك في طبيعة تواجدها بين جنود جيش التحرير فإن الرد كان واضحا من جبهة التحرير التي أبرزت في المقابل شجاعة المرأة وعفتها في مجابهة قوى الاحتلال في الجزائر «**إن المثل الجديد للمرأة الصبية في القبيلة، التي كانت ترفض عرضا للزواج لأنه لا يصدر عن رجل في المقاومة يكشف بشكل رائع تلك المعنويات الرفيعة التي تحرك الجزائريات**» [2]، فكانت المرأة بهذا العمل أنموذجا للنضال والوطنية من خلال جهودها في دفع وتيرة الكفاح المسلح بوسائل خطيرة ومعقدة، من أبرزها: الاتصال والجوسسة، ولذلك فقد كانت الإشادة بأدوارها واضحة في ميثاق مؤتمر الصومام بنص جاء فيه: «**إنه من الممكن في هذا الميدان أيضا تنظيم وسيلة من أخطر وسائل الكفاح وأجداها بطرق خاصة ومناسبة لعادات البلاد وتقاليدها الخاصة وذلك: تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين...**» [3] .

ب. الرقابة السياسية والإرشاد الاجتماعي: إن الأدوار الشجاعة التي نهضت بها المسبلة الجزائرية في عمليات الجوسسة لصالح الثورة وربط الاتصال بين المجاهدين لا تقص في شيء من الأعمال الكبرى التي تكفلت الفدائية الجزائرية وخاصة في المجالات الحساسة كنشر الوعي السياسي والإرشاد الاجتماعي في المجتمع من تقديم للنصائح والتوجيهات الطبية والصحية، فضلا عن المهام

1- المرجع السابق، أنيسة بركات، ص 41.

2- الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، سليمان الشيخ، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 404.

3- وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام...، المصدر السابق، ص 41.

الإدارية المنوطة بها في مكاتب قيادة الثورة، ومن هذه الجهود نجد: «**وإضافة إلى دور المرأة في علاج المرضى والجرحى فقد اهتمت أيضا بشؤون الإدارة كمساعدة كاتب القيادة، واشتغلت بالكتابة على الآلة الراقنة لإعداد المنشورات والأوراق والدعايات، وإيصال الاشتراكات أو كتابة التقارير والقوانين العسكرية**»[1].

وفي ذات السياق أيضا ورد أن المرأة كانت تقوم بأعمال هامة وأساسية، فكانت المسؤولة عن الحالة السياسية والعسكرية والاجتماعية عبر منطقة كاملة، كما كانت الموجهة في الأمور الاجتماعية والسياسية للسكان في القرى والمناطق الجبلية إذ بذلت جهودا جبارة في تحسين الأوضاع لسكان الأرياف وترقية الحس الاجتماعي لديهم بتخصيصهم بالدروس المختلفة في النظافة والتربية والتهذيب وطريقة العيش...الخ، كما اجتهدت المرأة المرشدة في ربط العلاقة بين السكان والثورة التحريرية بنشر الوعي في أوساطهم والتعريف بمبادئ وأهداف الكفاح المسلح الذي يقوده جيش التحرير لتحقيق الحرية والاستقلال وتخليصهم من العبودية والاستعمار، وهي الأدوار التي جعلت من الإدارة الاستعمارية تعيد النظر في أساليب سياستها المنتهجة ضد هذه الأخيرة، وخاصة بعدما أدركت الخطورة والأهمية التي أضحت تكتسيها المرأة بعد النتائج التي حققتها ضد مصالحه الاستراتيجية بقول عبد الكريم بوصفصاف: «**...إن القادة الفرنسيين لم يكونوا يتصورون أن تلك المرأة الأهلية المسلمة بوضعها الثقافي والاجتماعي المزري وباختفائها في البيت وخلف الرجل تصل إلى هذا المستوى من الكفاح السياسي المسلح**»[2].

ج. مشاركة المرأة في الكفاح المسلح: إضافة إلى الأدوار البطولية التي نهضت بها المرأة خلال الثورة التحريرية، بإسنادها مهام هامة وخطيرة في مسيرة الكفاح المسلح ضد الاحتلال، فقد أسندت

1- المرجع السابق، عبد الكامل جويبة، ص 164.

2- المرجع السابق، عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، ص 09.

للمرأة أيضا أدوار أخرى أكثر خطورة وتتعلق بمشاركتها الرجل في الأعمال العسكرية المسلحة ضد القوات الفرنسية، سيما بعد أن أحدثت هذه الأخيرة ثورة حقيقية في المسلمات السابقة التي تجعل من المرأة رهينة للتقاليد البالية، وفي ذلك يذكر فرانز فانون في تحليله للمكانة الجديدة التي استحدثتها الثورة للمرأة في المجتمع بقوله: «**إن المجتمع الجزائري وهو في معركة التحرير وفي التضحيات التي يزجيها في سبيل تحرره من النظام الاستعماري، يجدد نفسه ويوجد قيما لم تكن معروفة مبنية على علاقات جديدة بين الجنسين، فقد كفت المرأة عن كونها ذيلا للرجل، وبمعنى أدق فإنها قد انتزعت مكانتها بقوة ساعدها...**» [1].

ومهما تكن الأسباب والدوافع التي جعلت المرأة تتخذ قرارها بالصعود إلى الجبل والالتحاق بالثورة [2]، فإن دورها في هذه الحالة يختلف كثيرا عن أدوارها السابقة، فاقتناع المرأة بالصعود إلى الجبل رفقة إخوانها المجاهدين يقتضي ارتداءها للزي العسكري وحملها للسلاح للقيام بأعمال عسكرية، أو الاستعداد لهجمات مباغتة من الاحتلال الفرنسي، وحول المصاعب التي عاشتها هذه الأخيرة مع جنود جيش التحرير نذكر: «**حينئذ تتقدم المجاهدة مع إخوانها إلى الموت في شجاعة لم تعهدها من قبل فتعبر بحذر وتزحف بخطى وئيدة ثابتة هذه الحواجز النارية الملغمة، ثم تسعى بين الحبو والانبطاح على بطنها خوفا من شدة الانفجار التي تسببها الألغام والعبوات القوية المفعول التي حصدت مرارا أبطال شداد...**» [3].

وفي ظل التضحيات التي قدمتها المرأة كعربون لتحقيق الحرية والاستقلال، فقد تعرضت بالمقابل إلى تجاوزات جمة من إدارة الاحتلال الفرنسي التي أهانتها وعذبتها بأشكال ووسائل مختلفة كانت مخالفة في كثير من الأحيان مع الأحكام والقوانين الدولية لمعاملة الأسرى المدنيين والعسكريين

1- المصدر السابق، فرانز فانون، ص 113.
2- المرجع السابق، جازية بكرادة، ص 97- 100.
3- المرجع السابق، أنيسة بركات، ص 33.

على حد سواء، في حين فضلت الكثيرات من جميلات الجزائر إيثار الشهادة على الوقوع ضحية بين أيدي جنود الاحتلال للتعذيب تارة والاعتداء تارة أخرى [1] .

3. مسألة الأسرى الفرنسيين

لقد ظلت إشكالية الأسير ومكانته لدى الأطراف الحربية والعسكرية واحدة من المسائل المستعصية على الحقوقيين ورجال القانون لفترات طويلة، وذلك تماشيا مع التراتبية الدولية في تصنيف الدول المتحاربة إلى أطراف كاملة السيادة وأخرى فاقدة لها، وتلك هي المسألة التي عايشتها جبهة التحرير منذ الإعلان عن الكفاح المسلح لطرد الاحتلال الفرنسي، فكانت المواجهة العسكرية مع الاحتلال الفرنسي حتمية لبروز فئة الأسرى من الجانبين المتحاربين، وعليه فقد كان لهذه المستجدات في الساحة الثورية أساليب مناسبة للتكيف والتأقلم مع هذه الفئة بما يتوافق والضوابط الشرعية والأسس والمبادئ القانونية والدولية [2]، إذ أن الاحتلال الفرنسي وبالرغم من مصادقته الشكلية على النصوص القانونية الدولية المتعلقة بحماية الأسرى كاتفاقية جينيف التي تقر بالحماية القانونية للأسرى وضحايا النزاعات العسكرية المسلحة، في حين انتهج سياسة قمعية تتنافى والمواثيق الدولية التي تقنن الحروب وتضبط النزاعات المسلحة بما يحفظ للأسرى الحماية القانونية والكرامة الإنسانية [3].

أما ما تعلق بجرائم الاحتلال ضد فئة الأسرى الجزائريين، كتبت جريدة المجاهد في مقال لها أن: **«...الاستعمار الفرنسي الغاشم المجرم ينتقم في البوادي والمدن بقتل الأبرياء من السكان المدنيين ويعذب الأسرى أشد العذاب ممثلا بهم حتى تزهق أرواحهم، وحيث أنه يخالف بفعله هذا قوانين**

1- المرأة الجزائرية خلال حرب التحرير 1954-1962، بلحسن بالي، ترجمة: صاري علي حكمت، ص 34.
2- جريدة المجاهد: ع 1، 01/ 06/ 1956، ص 31.
3- اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى، المادة 03، الصادرة في تاريخ 12 أغسطس/ أوت 1949.

الحرب فإن رجال الجيش الوطني الذين يحاربونه محاربة مشروعة ويطلقون سراح من يقع بين أيديهم من الأسرى بالخارجين عن القانون...» [1].

وفي المقابل من ذلك نجد أن الثورة الجزائرية قد تقيدت تقيدا صارما بالقوانين الدولية واجتهدت في تطبيق النصوص والضوابط الإنسانية التي أقرها القانون الدولي الإنساني في معاملة الأسرى الفرنسيين مدنيين كانوا أم عسكريين، ولأبلغ من المعاملة الإنسانية لجنود جيش التحرير للأسرى الفرنسيين مما جاء في الرسالة التي كتبتها الآنسة ميشلين كوميس (تلميذة بمدرسة الثانوية بتلمسان)، حيث ذكرت قائلة: «**سأذكر لكم كيف أصبحت أعيش مع الفلاقة:...بمجرد وصولي أجلسوني على مناضد ناعمة، وقدموا إليّ القهوة والرغائف وسألوني هل أحب اللبن لكني لا أحبه، ثم أتوا لنا بالكسكس ومعه لحم كثير، لكن بعد الصدمات التي انتابتني لم أكن قادرة على الأكل فلم أتعش، وإن كنت قد اطمأنت منذ وصولي بجوار الفلاقة وتأثرت بهم تأثرا حسنا...إن اعتباري لهذا الجيش التحريري الذي يريد أن ينال استقلاله لحسن جدا، فقد كنت محاطة برعاية لا يمكن أن أتصور أحسن منها، ولاحظت أنهم لا يبغضون فرنسا ولا الفرنسيين ولكنهم يريدون استقلالهم ليتمكنوا من إصلاح شؤونهم الاجتماعية السيئة**»[2].

إضافة إلى المعاملة الإنسانية الحسنة التي انتهجتها الثورة الجزائرية كنهج في معاملة الأسرى الفرنسيين وتخصيصهم بالحماية والرعاية خلال فترات إقامتهم بين جنود جيش التحرير، فقد كان للثورة أيضا أعمال إنسانية أخرى هامة لصالح الأسرى الفرنسيين قد بلغت في أحيان كثيرة درجة تسريحهم وتحريرهم للعودة إلى أهالهم، وفي هذا الشأن كتبت المجاهد: «**إن ما قام به جيش التحرير من أعمال إنسانية يتوافق وما تطلبه القوانين الدولية من كل جيش، من عناية بالأسرى وسهر على**

1- جريدة المجاهد: ع1، 01/ 06/ 1956، ص 23.
2- جريدة المجاهد: ع2، 01/ 07/ 1956، ص 47.

صحتهم، ثم إن جيش التحرير قد ذهب في كثير من الأحيان إلى أبعد من ذلك وأطلق سراح عدة مساجين فرنسيين رجعوا إلى عائلاتهم يعيشون بينها يؤدون شهادة حية على ما يتصف به جيشنا من إنسانية ورحمة وعدل» [1].

وفي ذات السياق المتعلق بجهود الثورة التحريرية لصالح فئتي الأسرى الجزائريين والفرنسيين على حد سواء، فقد اجتهد قادة جبهة التحرير الوطني على إقامة علاقات إنسانية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تحسين مكانة الأسرى من الطرفين المتنازعين والتنديد بالمقابل بالأساليب العسكرية المستخدمة من السلطات الفرنسية ضد الأسرى الجزائريين مدنيين أو عسكريين، وحول هذا الدور الذي لعبه قادة الثورة في فضح التجاوزات الفرنسية لدى الهيئات الدولية القانونية، فقد أعلن قادة جبهة التحرير جهودهم في هذا الاتجاه، حيث أوردت المجاهد في مقال لها: «**نحن نريد أن نصحح هذه الأوضاع تجاه الرأي العام العالمي ونسجل مسؤولية الفرنسيين، ونريد كذلك أن نقول كلمتنا في مشكلة الأسرى الحربيين وندلي برأينا في وجوب تسويتها...فمنذ الأشهر الأولى لاندلاع الثورة وجهت جبهة التحرير الوطني رسائل إلى الصليب الأحمر الدولي تعلمه فيها بالأساليب التعسفية التي يتبعها الجيش الفرنسي إزاء الجزائريين وبنقضه للقوانين الحربية وعلى هذا الأساس فإنها طالبت من تلك المنظمة الدولية أن تتدخل لإجبار الإدارة والجيش الفرنسي على احترام مواثيق جنيف الدولية**»[2].

وقد حققت الجهود المبذولة من جبهة التحرير في مسألة الأسرى نجاحات كبيرة وفقا لما نصت عليه المواثيق الدولية والإنسانية وجميع القوانين المقننة للنزاعات العسكرية والحربية، ومن أبرز نتائج هذه المفاوضات التي خاضتها جبهة التحرير هي التوصل إلى استحداث مناطق محايدة لإقامة الأسرى من طرف النزاع، حيث ورد أن بعد نجاح المهمة الأولى:«**تقدمت جبهة التحرير والهلال الأحمر الجزائري**

1- جريدة المجاهد: ع 8، 05/ 08/ 1957، ص 05.
2- جريدة المجاهد: ع 24، 29/ 05/ 1958، ص 15.

باقتراح إلى الصليب الأحمر الدولي يقضي بتوسيع المفاوضات من أجل الوصول إلى حل عام وإنساني طبقا لمواثيق جينيف، ولم تشأ جبهة التحرير أن تضع أي شرط في هذا الصدد بأن يعترف لها مثلا بصفة المحارب، بل كان كل همها منحصرا في ميدان الاعتبارات الإنسانية حتى أنها اقترحت على الحكومة الفرنسية أن يتفق الطرفان على وضع أسرى الحرب من كلا الجانبين في أقطار محايدة»[1].

4. الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة يمكننا القول؛ بأن الثورة التحريرية الجزائرية قد اختارت في مجابهتها للنظام الاستعماري الفرنسي على أرض الجزائر، مسلكاً ومنهجاً انسانياً يتماشى مع القوانين الدولية والانسانية التي تقنن النزاعات العسكرية المسلحة، كما تحفظ للمدنيين والعسكريين غير المشاركين في القتال حقوقهم الانسانية في الحياة وحرية المعتقد...الخ، وهو ما تجلت صوره ومعالمه في الأعمال الانسانية المتعددة التي تميزت بها الممارسات اليومية للمجاهدين الجزائريين من أفراد جيش وجبهة التحرير الوطنيين، والدليل على ذلك مثلاً معاملة الثورة التحريرية للأقليات الدينية والعرقية من المستوطنين الأوربيين والمكانة التي منحتها إياهم في مواثيقها وممارساتها، كما كان العمل الانساني موجهاً كذلك إلى فئات أخرى كالمرأة الجزائرية التي أدمجتها الثورة في المجال الانساني لها، وفئة الأسرى الفرنسيين الذين كان لهم نصيب هام من العمل الانساني الثوري، وذلك كله ما ورد ضمن النصوص والمواثيق الثورية المختلفة التي كانت لسان حال الثورة والناطق الرسمي باسم ممارساتها الانسانية.

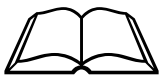

1- المرجع نفسه، ص 15.

5. المصادر والمراجع

أ.الوثائق المطبوعة:

1- **اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى، المادة 03،** الصادرة في تاريخ: 12 أغسطس/ أوت 1949.

2- وزارة الإعلام والثقافة: **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)**، الجزائر، 1979.

ب.الجرائد:

1- جريدة المجاهد: ع 1، 01/ 06/ 1956.

2- جريدة المجاهد: ع 2، 01/ 07/ 1956.

3- جريدة المجاهد: ع3، 01/ 09/ 1956.

4- جريدة المجاهد: ع 8، 05/ 08/ 1957.

5- جريدة المجاهد: ع 21، 01/ 04/ 1958.

6- جريدة المجاهد: ع 24، 29/ 05/ 1958.

7- جريدة المجاهد: ع 62، 22/ 02/ 1960.

ب.الكتب:

1- أندريه ماندوز: **الثورة الجزائرية عبر النصوص،** تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

2- بوصفصاف عبد الكريم وآخرون:.**القيم الفكرية والإنسانية للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، ج1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2003.

3- بركات أنيسة: **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، دار موفم للنشر، الجزائر، 2013.

4- بالي بلحسن: **المرأة الجزائرية خلال حرب التحرير 1954-1962**، تر: صاري علي حكمت، دار ثالة للنشر، الجزائر، 2014.
5- ولد خليفة محمد العربي: **المحنة الكبرى**، دار الأمل للطباعة، الجزائر، 2009.
6- حمانة البخاري: **فلسفة الثورة الجزائرية**، ط1، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2005.
7- فراد محمد أرزقي: **جزائريات صنعن التاريخ**، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2015.
8- فانون فرانز:**العام الخامس للثورة الجزائرية**، تر: ذوقان قرقوط، منشورات anep، الجزائر، 2004.
9- الشيخ سليمان: **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003.

ج.المقالات:

1- بن عتو رضا، تلمساني بن يوسف: الرؤية الاقتصادية للجزائر المستقلة من خلال وثائق: (مخطط العقيد لطفي، ميثاق طرابلس، اتفاقيات إيفيان)، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع19، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر، جانفي 2018.
2- جويبة عبد الكامل: محطات من نضال المرأة في تاريخ الثورة الجزائرية، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع1، الجزائر، ديسمبر 2007.
3- رخيلة عامر: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، **مجلة المصادر**، ع07، م.و.ب.ح.و.ث.أ.ن.54، الجزائر، 2002.

د.الرسائل الجامعية:

1- بكرادة جازية: **دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية بالولاية الخامسة 1954-1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان، الجزائر، 2016-2017.
2- حمودي ابرير: **مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973**، أطروحة دكتوراه، علي أجقو، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، الجزائر، 2014/ 2015.

3- ميلودي سهام: **اتفاقيات إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال (دراسة تحليلية)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

4- **لعوج نصر الدين:الأسس الإيديولوجية والأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه، إ: محمد مجاود، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2012/ 2013.

ه.الملتقيات:

1- لونيسي رابح: إيديولوجية الثورة الجزائرية بين النظرية والتطبيق، **الملتقى الدولي الأبعاد الحضارية للدولة الجزائرية**، جامعة الجيلالي اليابس -سيدي بلعباس، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2013.

2- قاسمي يوسف: قراءة فكريةوسياسية في بيان أول نوفمبر 1954م، **الملتقى الدولي الثورة التحريرية الجزائرية (دراسة قانونية وسياسية)**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012.